

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام
واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)

The popular movement after the Arab Spring: between the demands for a radical change of the system and the completion of the democratic building process (Algeria, Sudan is an example.)

مزارة زهيرة، جامعة حسيبة بن بوعلي - الشلف -
zahiramouh@hotmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2020/08/26 تاريخ قبول المقال: 2020/08/30 تاريخ نشر المقال: 2020/11/04

الملخص:

بعد مرور أكثر من تسعة سنوات من "الثورات الربيع العربي"، انفجرت الاحتجاجات في كل من السودان والجزائر أملين في أحداث تغيير الجذري في طبيعية النظام السياسي الذي خلف أزمات مستعصية، وبناء مؤسسات الدولة قائمة على مبادئ الديمقراطية تحت حكم مدني يحظى بالشرعية، إلا أن الحراك الشعبي في السودان تم احتواءه بعد تأسيس مجلس السيادة الذي تولى مهام تسيير الشؤون الدولية في مرحلة الانتقالية وهي مرحلة صعبة وجد حساسة التي سيتحدد من خلالها مستقبل الدولة السودانية، أما الحراك الشعبي في الجزائر شهد منعطف آخر بعد تدخل المؤسسة العسكرية في حياة السياسية خاصة في تنظيم الانتخابات الرئاسية باعتبارها الحل الوحيد للخروج الجزائر من المأزق السياسي، إلا أن الحراك بقي مستمر بعدما تم تعيين رئيس الدولة، ولجأ الشعب بعد الانتخابات إلى استخدام وسائل الأخرى للضغط على طاقم الحكومي لمعالجة المشاكل التي عاني منها المواطن طيلة عشرين سنة.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي، الانتفاضة، مؤسسات الدولة، بناء الديمقراطي

Abstract:

After more than eight years have passed since the "Arab Spring revolutions", protests erupted in both Sudan and Algeria, hoping to bring about a radical change in the nature of the political system that left intractable crises, and to build state institutions based on the principles of democracy under a civil rule that enjoys legitimacy. The popular movement in Sudan was contained after the establishment of the Sovereign Council, which assumed the functions of running state affairs in the transitional phase, a difficult and sensitive phase through which the future of the

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

Sudanese state will be determined. Presidency, as the only solution to get Algeria out of the political impasse, but the movement continued after the head of state was appointed, and after the elections, the people resorted to using other means to pressure the government staff to deal with the problems that the citizen suffered from for twenty years.

key words: The Arab movement, the uprising, state institutions, building democracy

المقدمة:

شهدت بعض الدول العربية موجة التغيير والتي أطلق عليها "بالربيع العربي"، تمكن الشعب من خلالها إسقاط النظام أو ضغط على النخب الحاكمة لإدخال إصلاحات السياسية والاقتصادية، فبعد مرور ما يقارب من ثمانية سنوات اندلعت الانتفاضات بشكل مفاجئ وسريع في الدولة السودانية ثم تلتها الجزائر، بالرغم من اختلاف الأسباب التي دفعت بالشعب للخروج في مسيرات غير مسببة إلا أن هناك نقاط تشارك بين الحراك الشعبي السوداني والحراك الشعبي الجزائري من حيث المطالب والمتمثلة في رحيل النظام السياسي العاجز عن تسير شؤون الدولة والتي أدخلتها في دوامة الأزمات المستعصية.

ولقد اتسمت احتجاجات في كلا الدولتين السودان والجزائر بالطابع السلمي، وهذا ما يدل على وعي السياسي الذي يتمتع به المتظاهرون، حيث لم يتركوا فرصة لتصعيد المواجهة بينهم وبين القوات الأمنية، وإنما حرصوا على حفاظ على ممتلكات العمومية للدولة والابتعاد عن الأعمال الشغب، إلا أن حراك سوداني شهد منعطف آخر بعد وقوع اصطدامات بين المتظاهرين والقوات الأمنية الذي تسبب في تسجيل حالات من الجرحى والقتلى.

بالرغم أن هدف من الاحتجاجات هو بناء مؤسسات ديمقراطية قادرة على اخراج الدولة من أزمتها وتغيير نمط السياسي والاقتصادي، ومكافحة الفساد المنتشر في المؤسسات العمومية والخواص، وتوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية للدولة، ودعم مصادر الاقتصاد غير الربعية، إلا أن الحراك واجهته عدة العراقيل متمثلة في وجود فواعل سياسيين متمسكين في السلطة، كذلك عدم معرفة طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والنظام السياسي، وإذا كان الجيش ينحاز إلى الشعب ويسلم السلطة للمدنيين أم يحدث انقلاب عسكري وتسيطر المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، بالإضافة إلى التغييرات الإقليمية التي كان لها دور رئيسي في تغيير المسار الحراك في الجزائر تخوفاً من حدوث الانفلات الأمني مما يجعل الجزائر عرضة للتدخل الأجنبي. وانطلاقاً مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهم الحراك الشعبي (السودان، الجزائر) في أحداث تغييرات الجذرية للنظام السياسي؟

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

المبحث الأول: خلفية التاريخية: بين تفاقم الأزمات الداخلية وعدم قدرة المؤسسات الدولة على مواكبة التغيرات الحاصلة.

لدراسة وفهم الأزمات الداخلية التي تعاني منها الدول العربية بصفة عامة والجزائر والسودان بصفة خاصة لابد من توضيح أن الجزائر شهدت مرحلة انتقالية في نهاية الثمانينيات وانتهجت النهج الرأسمالي قائم على مبادئ الديمقراطية إلا أن هذه التجربة باتت بالفشل وأدخلت الجزائر في دوامة العنف دامت عشر سنوات، ولم تتمكن مؤسسات الدولة آنذاك من تكيف مع الفوضى التي انتشرت في مختلف الولايات الوطن واسترجاع الاستقرار الداخلي، وهذا ما أضعف قدرات الدولة وأدخلها في الأزمات المستعصية التي مست كل قطاعات. فبعدما تولي السيد عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم في نهاية التسعينيات تمكن من تنفيذ برنامجه فيما يتعلق باسترجاع الاستقرار الأمني وذلك من خلال ميثاق السلم والمصالحة واخلاد نار الفتنة من جهة واسترجاع مكانة الجزائر إقليمياً ودولياً من جهة أخرى، إلا أن معالجة وإيجاد حلول للأزمات وبناء دولة ديمقراطية أخذ مجرى آخر وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً. أما عند الحديث عن أزمة السودان يجدر بنا إشارة إلى مشكل الاندماج الاجتماعي وعدم تمكن الدولة من سيطرة على كافة الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فبعدما تم انفصال السودان الجنوبية عن الشمالية تبين أن السلطة المركزية غير قادرة على إدارة الأزمة وإيجاد آليات أو سياسات هادفة لاحتوائها، وهذا راجع إلى غياب سياسات التنمية وخطط استراتيجية لإخراج الدولة من الأزمات، وهذا ما يوضح عجز مؤسسات الدولة على أداء وظائفها فهي غير قادرة على استجابة لمطالب الأفراد.

المطلب الأول: أزمة النظام السياسي في كلتا الدولتين (الجزائر، السودان)

نظراً لتفاقم الأزمات وتزايد الفجوة بين الدولة والمجتمع التي تكاد أن تصل إلى حد القطيعة بين الشعب والنخب الحاكمة، يتوجب علينا التطرق إلى الأزمات التي يعاني منها النظامين السياسيين (الجزائر، السودان) استناداً إلى التحليل الذي قدمه كل من لوسيان باي وجوزيف لابلومبارا لأزمات النظام السياسي والتي تشمل:

1- أزمة الشرعية: شكلت مسألة الشرعية السياسية أحد أهم الإشكاليات التي واجهتها سلطات النخب السياسية العربية، وتستمد هذه الدول شرعيتها السياسية من مصادر عدة سواء كانت الشرعية مستمدة من الزعامة التاريخية الكاريزمية، أو من عقيدة ثورية، أو القدرة على الإنجاز وما رافق تلك الشرعية من تعثر أدى إلى تفاقم الأزمة السياسية، وكان سبباً في ظهور الحركات الاحتجاجات من قبل الجيل الشبابي الصاعد في الدولتي الجزائر والسودان، والانتفاضة ضد السلطات القائمة، التي فقدت مصداقيتها لعدم قدرة مؤسسات الدولة على تنفيذ برامجها

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

وتحقيق العدالة الاجتماعية ودمج المواطنين في الحياة السياسية، وكذلك عدم استجابة النظام السياسي لمطالب البيئة الخارجية وعدم قدرتها على التأقلم مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية¹. وترتبط هذه الأزمة بعملية بناء الدولة فغالباً ما تم الوصول إلى السلطة عن طريق وسائل وآليات غير ديمقراطية، مما ساهم في ضعف أداء مؤسسات الدولة، وانخفاض أو غياب الرقابة على السلطة التنفيذية للدولة، وغياب مشاركة الجمهور في صنع القرارات السياسية.

فعند الحديث عن الأزمة الشرعية في الجزائر التي بدأت مند نيلها للاستقلال لابد من الاشارة إلى أول انقلاب حدث ضد الحكومة المؤقتة 22 جويلية 1962 وهذا ما ويوضح التناقض بين المبادئ السياسية (وفق بيان أول نوفمبر) والممارسة وقعيّاً. فمنذ ذلك التاريخ تداول على السلطة عدد من الرؤساء الذين اختلفت طريقة وصولهم إلى سدة الحكم، إلا أن شرعيتهم استمدت من " الشرعية الثورية". فالبرغم من الأحداث 5 أكتوبر 1988 التي أجبرت الحكومة الجزائرية إعادة النظر في سياستها وإدخال الإصلاحات في مختلف القطاعات، وتعديل الدستور 1989 بما يواكب التغيرات المحلية والدولية؛ إذ أتاح هذا الدستور حرية انشاء الأحزاب السياسي وأعطى أمل لإحداث التغيير في طبيعة النظام السياسي الجزائري وتم اجراء انتخابات تشريعية بعدها كان فوز من نصيب حزب الجبهة الاسلامية للإنقاذ سنة 1991 فبعدها حقق هذا الحزب أعلى نسبة التصويت تم الغاء نتائج الانتخابات من قبل مجلس الأعلى للأمن في بداية السنة 1992 بإلغاء نتائج انتخابات كان سبب رئيسي لإدخال الجزائر في دوامة العنف، وبعد تخبط الجزائر في أزمة أمنية تمكنت من تنظيم انتخابات رئاسية عام 1999 أين تحصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على أعلى نسبة التصويت عمل على إدخال بعض تعديلات على الدستور بما يوافق مع مبادئ الديمقراطية وحقق بعض الانجازات على مستوى المحلي والدولي والاقليمي، إلا أن في عهده الثالثة أصبحت الحكومة عاجزة عن أداء وظائفها وتنفيذ مخططاتها وبرامجها نتيجة لانتشار الفساد وتبذير وسرقة المال العام مما نتج عنه أزمة اقتصادية حادة، هذا ما دفع بالشعب الجزائري للخروج للمسيرات في 2011، إلى أن النخب الحاكمة تمكنت من احتواء هذه الاحتجاجات بإجراء بعض اصلاحات سياسية واقتصادية من أجل امتصاص غضب الشعب، ونظراً لمرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في عهد الرابعة وعجزه عن أداء مهامه وتفاقم مشكلات خاصة (انتشار البطالة، وزيادة عدد المهاجرين)، دفع بشباب للخروج إلى الشارع معبرين عن رفضهم للعهد الخامسة،

¹ - عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام. ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999، ص.106.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

فاستمرار احتجاجات التي بدأت منذ 22 فيفري 2019 تدل على أن النظام السياسي لم يحظى برضى الشعب.

لا يختلف النظام السياسي السوداني عن النظام السياسي الجزائري من ناحية التكوين والتنظيم، فعند الرجوع إلى تاريخ النظام السياسي السوداني منذ 1956 نلاحظ وجود صراع على السلطة والمنافسة بين الأحزاب السياسية وتضارب الآراء بين النخب السياسية حول (وضع دستور دائم وطبيعة العلاقات الخارجية) بالإضافة إلى استقرار الجنوب والاحتواء مختلف الشرائح الاجتماعية وتحقيق الوحدة الوطنية، فغياب رؤية مشتركة بين الفواعل ووضع سياسة واستراتيجية تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، أدى إلى حدوث انقسام داخل البرلمان بالإضافة إلى وجود تحالفات بين الأحزاب السياسية وهذا ما ساهم في حدوث انقلاب عسكري 1958، هنا نوضح أن النظام السياسي يتخبط في أزمة الشرعية منذ تأسيس دولة حديثة مستقلة، وهذا راجع إلى عدم تمكن القادة أو النخب السياسية من وضع برامج وخطط تتلاءم مع البيئة الاجتماعية ومع امكانيات المادية والبشرية للدولة؛ فعجز المؤسسات الدولة من أداء وظائفها ساهم في تصعيد الأزمات وظهور جماعات معارضة خاصة في الجنوب السوداني المطالبة بالتغيير والانفصال، فغياب الاتصال بين النخب الحاكمة وجماعات المعارضة وزيادة الفجوة أدى إلى دخول الدولة في الحروب الأهلية غير منتهية التي أدت إلى انفصال الجنوب عن الشمال في 2011م وبالتالي لم تشهد السودان استقرار سياسي منذ استقلالها إلى يومنا هذا، فعد حديثنا عن السودان الشمالية لا بد من توضيح أن النظام السياسي لا يقوم على الأسس والمبادئ الديمقراطية من جهة وتفاقم الأزمات وعدم قدرة النخب الحاكمة من تأقلم والمواكبة هذه التغيرات من جهة أخرى بالإضافة إلى انعدام الثقة بين الفواعل السياسية والشعب وهذا ما يؤدي إلى فقدان مصداقية النظام السياسي.

2- أزمة الهوية: إن مسألة الهوية تنطوي على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية تعطي الفرد إحساسا بالانتماء، وتخلق لديه الولاء والاعتزاز².

ترجع أزمة الهوية والانتماء في المنطقة العربية إلى تقسيم السلالية واللغوية والدينية والإقليمية التي خلفها الاستعمار، وتهميش النظم السياسية للأقليات الإثنية والدينية والطائفية، كما قامت بعض أنظمة الحكم إلى إبعاد الدين - كعنصر من عناصر الهوية - عن الاستغلال السياسي، كما فعلت الجزائر التي حاولت منذ استقلالها السيطرة على كافة الشرائح الاجتماعية (

² - المرجع نفسه، ص 107، 108.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

التعددية الاثنائية) وذلك بإدماجهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية دون اقضاء أي فئة، بالرغم من هذه السياسة المنتهج من قبل كافة الرؤساء الذين تولوا مقاليد الحكم في الجزائر، إلا أن منطقة القبائل شهدت عدة احتجاجات منقطعة لضغط على النظام السياسية واستجابة لمطالبهم والمتعلقة بقضية اللغة الأمازيغية واعتراف بها كلغة رسمية، وبعد نضال الطويل حدد دستور عام 2002 "الأمازيغية" (الهوية البربرية) كلغة قومية، وفي عام 2016، وضعت مراجعة للدستور "الأمازيغية" كلغة رسمية.

وبالمقابل نجد صعوبة في تحديد الهوية في الدولة السودانية الشمالية نظراً لتركيبية الاثنائية والثقافية والدينية؛ إذ لم تتمكن النخب الحاكمة من تحقيق التكامل الاندماج الاجتماعي بسبب وجود بعض قبائل ذات انتماءات عربية مثل قبيلة الرشايدة، وبعض الآخر لديه انتماءات أفريقية مثل قبيلة الفور إلا أن أغليتهم يصنفون أنفسهم ضمن عرب أفارقة، فهذا التنوع يشكل عائق أمام الوحدة الوطنية ويساهم في زعزعت الاستقرار الأمني خاصة في الموضع الراهن؛ فخصوصية المجتمع السوداني تتطلب الانصهار في الوحدة مع حفاظ واحترام خصوصية كل فئة من المجتمع، واشتراك كل فئات الاجتماعية في الحياة السياسية .

3- أزمة التغلغل: إن التغلغل يعني بها "قدرة الحكومة (السلطة الحاكمة) على السيطرة على الإقليم الخاضع لسيادتها القانونية، أي قدرتها على الوصول إلى كل المواطنين الخاضعين لحكمها، يتحقق ذلك عندما تكون قوانين وسياسات الحكومة المركزية نافذة في سائر أرجاء إقليم دولتها سواء كانت هذه القوانين الضرائب أو التجنيد أو تحقيق الانضباط أو غير ذلك، وكذا السياسات التي تتصل بالسكان ونظيرتها ذات الصلة بأنماط وقنوات المشاركة السياسية . لقد شهدت الجزائر حالة لا استقرار الأمني في مدينة غرداية ويطلق عليها "بأزمة غرداية" سنة 2013؛ لم تتمكن الدولة الجزائرية من فرض سيطرتها على المنطقة نظراً لانتشار الأعمال الشغب وحرقت ممتلكات العامة وعدم رضوخ السكان الغرداية للنظام العام مما توجب على السلطات إرسال القوات الأمنية المكلفة بمكافحة العنف. كما شهدت السودان عدة أزمات التي لم تتمكن من إيجاد حلول لها، وهذا ما جعلها عاجزة من تنفيذ وفرض نظامها على كل مواطنيها (كل فئات الاجتماعية)، بعد دخول الدولة في دوامة الأزمات ظهرت تشابكات أمنية بين المتظاهرين وقوات الأمنية في سنة 2013 المطالبين بتحسين الوضع الاقتصادي للدولة.

4 - أزمة المشاركة: وهي تشير إلى تدني معدلات المشاركة لدى الجماهير سواء في العزوف عن المشاركة في الانتخابات المحلية والتشريعية أو في الحياة السياسية، نظراً للجوء النخبة السياسية الحاكمة إلي وضع العراقل أمام المتطلعين إلى المشاركة من جهة، وشيوع

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

الأمية واستشراء الفقر في صفوف أبناء الشعب³، وهي النتيجة الطبيعية لوجود أزمة الشرعية، ومرد ذلك عدم وجود ميكانزمات محددة في المجتمع للتداول على السلطة في المستويات القيادية كافة. ويرجع ذلك إلى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، وانخفاض الوعي السياسي نتيجة انتشار الأمية ونقص الخبرة وغياب الحرية الإعلامية وضعف التنظيمات السياسية الوسيطة كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات الضغط⁴. وعلى رغم من الإصلاحات السياسية التي بادرت بها كلا الدولتين الجزائر والسودان وحرصهما على إجراء انتخابات وفق القوانين المنصوص عليها في الدستور إلا أنهما لا تزالان تعانيان من أزمة المشاركة، لأن المشكل مطروح في عدم وجود ثقافة التداول على السلطة فوجود وترشح نفس الأشخاص يفقد من مصداقية العمليات الانتخابية بالإضافة إلى عدم الشفافية ونزاهة النتائج، ما يؤدي إلى العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية.

5- أزمة تكامل: وتتعلق بوجود جماعات عرقية، ترى أن الانتماءات المنطقية والجهوية والطائفية تسمو على الانتماء للدولة القائمة؛ إذ تشعر هذه الجماعات أنها مهمشة من قبل النظام وهذا ما يدفعها إلى تمرد ضد النظام، وكما أشرنا مسبقاً لأزمة غرداية في الجزائر وهي مدينة موجودة في جنوب الجزائر ظهرت فيها احتجاجات وأعمال الشغب نتيجة لتهميش وانتشار الفساد وعدم استفادة المنطقة من المشاريع التنموية بالإضافة إلى انعدام مرافق العمومية الضرورية خاصة (المدارس والمستشفيات) وانتشار البطالة، وهذا ينطبق كذلك في بعض المناطق في الدولة السودانية التي تعاني من غياب المؤسسات العمومية وعجز الدولة من استجابة لمطالب الشعب في ظل تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ 2011.

6- أزمة توزيع: تتعلق بعدم المساواة في توزيع الموارد الإجمالية، إذ تحظى القلة بالنصيب الأكبر من تلك الموارد بينما تتال الأغلبية الجزء الأقل، فغياب العدالة وتقسيم الغير العادل للثروة يساهم في تعقيد الأزمات فينتج عنها زيادة الفقر، الجرائم، الفساد، الهجرة، وهذا ما تعانيه أغلب الدول العربية، إذا تحدثنا عن الجزائر التي تمتلك ثروات طبيعية بالإضافة إلى موقعها استراتيجي إلا أنها مازالت تعاني من الأزمات نتيجة لسوء استغلال المال العام من قبل الحكومات السابقة وتخصيص ميزانية مالية (أموال طائلة) في مشاريع مثل الطريق السيار شرق غرب، اختلاس

³ -- مصطفى الصوفي، "الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، ينظر الرابط

www.safipness.com /imdexphp ? suit et ort 96

⁴ - حسن بن كادي، "التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص.112.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

الأموال العمومية، أما السودان بالرغم أنها مرت بمرحلة حساسة وهي مرحلة الانفصال وإعادة بناء الدولة كان لابد من ووضع تصور استراتيجي يتماشى مع قدرات وامكانيات الدولة (المادية، البشرية) بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني، إلا أن المؤسسة العسكرية استحوذت على ثلاثة أرباع الميزانية العامة للدولة، مما أدى إلى عجز الدولة من توفير موارد وامكانيات لاستمرار النشاط الاقتصادي للدولة .

المطلب الثاني: الحراك الشعبي السوداني - الجزائري : قراءة في المسببات والدوافع.

بغض النظر عما يعتقده المحللين السياسيين أن الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر والسودان في الآونة الأخيرة هو عبارة عن امتداد لموجة التغيير " الربيع العربي"، إلا أن الحراك أخذ شكلاً جديداً انطلاقاً من الخصوصية الثقافية للمجتمع الجزائري والسوداني. وقبل أن نتطرق إلى مطالب الشعب وكيفية التعامل النظام السياسي مع هذا الحراك المفاجئ، وما هو مخرجات النظام ، وهل تمكن الحراك من تحقيق نتائج، لابد من رجوع إلى الأسباب والدوافع التي جعلت الشعوب الدولتين تخرج لشوارع وتعبر عن آراءها تجاه النظام القائم بعد .

1-أهم الأسباب التي أدت إلى الانفجار الانتفاضة في السودان:

من متوقع بعد حدوث الانفصال الجنوب السودان عن الشمال عام 2011، تدخل الدولة السودانية (الشمالية) في دوامة الأزمات بدءاً من الأزمة الاقتصادية نتيجة لتراجع إنتاج النفط بنسبة 75 في المائة، وما صاحبها من فقدان لإيرادات النفط والنقد الأجنبي⁵؛ وتقلص إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي بحوالي 5.1 في المائة في عام 2012 ثم بحوالي 1.4 في المائة في عام 2013. إذ لم تتمكن القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وخاصة الزراعة والصناعة تعويض الانخفاض في الإنتاج النفطي لأن الاقتصاد السوداني قائم على الاقتصاد الريعي، ولقد ضعيت السودان قبل الانفصال فرصة التحول الاقتصادي من الريعي إلى الاقتصاد الانتاجي (زراعية، الصناعة) بسبب سياسات الاقتصادية غير متناسقة وعشوائية، بالرغم ما تمتلك السودان من موارد الطبيعية والبشرية بالإضافة إلى موقعها استراتيجي الذي يؤهلها أن تصبح مركزاً تجارياً إقليمياً وذلك عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع التصنيع الزراعي، إلا أن القرارات الاعتباطية والسياسات المتعارضة تسبب في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي الذي أدى بالسودان الشمالية منذ انفصالها عن الجنوب إلى أزمة اقتصادية حادة التي فرضت على الحكومة السودانية في جوان 2012

⁵ - البنك الدولي السودان، "آخر التطورات الاقتصادية النصف الثاني من عام 2012"، العدد 02، ديسمبر 2012،

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

تطبيق سياسات ضرورية على صعيدي المالية العامة وسعر الصرف⁶، وذلك بإجراء تقشف مالي وخفض قيمة الجنيه السوداني.

أ- أزمة الرغيف 2013 وتصاعد احتجاجات مطالبة برحيل النظام:

بعد تراجع سعر الصرف وعدم وجود بدائل للخروج من الأزمة وبعد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية زادت الأزمة الاقتصادية تعقيداً خاصة ارتفع سعر الدقيق من 165 جنيهاً إلى 450 جنيهاً لوزن 50 كيلوغرام، فاضطرت المخازن إلى الغلق بعد مضاعفة سعر رغيف الخبز من 50 قرشاً إلى جنيه كامل. وبعد ارتفاع الأسعار الاستهلاكية وضعف القدرة الشرائية لدى المواطن البسيط، خرج الشعب ليعبر عن غضبه تجاه السياسة غير الرشيدة وفشل النخب الحاكمة من إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية، فظهرت احتجاجات في شهر سبتمبر 2013 مطالبة بتغيير النظام، فلجأت النخب الحاكمة إلى استخدام العنف المفرط لإخماد واحتواء هذا الحراك، حيث قدر عدد القتلى حسب تقارير منظمات حقوقية بأكثر من 200 قتيل، اعترف النظام السوداني بقرابة 80 قتيلاً⁷. بالرغم من أن الحكومة تمكنت من السيطرة على المتظاهرين إلا أنها فقدت ثقتها وصدقيتها من قبل الشعب، الذي أدرك أن لا يوجد إرادة سياسية لتنفيذ الإصلاح وقعياً وإنما هي عبارة عن وعود لضمان بقاء واستمرارية النظام.

ويعتبر الحراك 2013 أول خطوة يقدم عليها الشعب السوداني لمواجهة النظام الرئيس عمر البشير، فانتشار الفساد وتوزيع غير العادل للثروة وغياب مشاريع التنمية، وانهيار القطاع الصحي والتعليمي وزيادة الفجوة بين مختلف الشرائح الاجتماعية وانتشار الفقر، وعدم استجابة النظام بمطالب الشعب من جهة وعدم قدرتها على تبني سياسات تهدف إلى تنويع مصادر الانتاجية واستثمار في موارد البشرية، كل هذه الأسباب ساهمت في تشكيل الغضب الشعب ضد النظام السياسي.

ب- السودان: بين تراكم الديون الخارجية وارتفاع الاسعار (السلع الاستهلاكية والوقود)

كما تطرقنا سابقاً أن السودان دخلت في الأزمة المالية والاقتصادية منذ انفصالها 2011، أدى إلى تراجع العملة الجنيه بالإضافة إلى انعدام مصادر العملة الأجنبية، وضعف الانتاج الزراعي والصناعي، ويعتبر عام 2018 أصعب عام مر به المواطن السوداني والحكومة السودانية التي عجزت عن تعامل مع الأزمة؛ إذ لم تتمكن الحكومة من توفير النقد الأجنبي حيث صرح رئيس الوزراء السابق الفريق أول بكري

⁶ -صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - تقرير الخبراء، والبيانات الصحفية، وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان، التقرير، رقم 14/364، ديسمبر 2014، ص2.
⁷ - أسماء نصار، "السودان يواجه أزمة حادة في رغيف العيش بعد رفع سعر الدقيق من 165 إلى 450 جنيهاً.. مضاعفة سعر الخبز من 50 قرشاً إلى جنيه يثير غضب شعبي.. ومخاوف من مظاهرات مثيلة لاحتجاجات سبتمبر 2013"، ينظر لرابط:

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

حسن صالح أمام البرلمان السوداني في مايو/أيار 2018 قائلاً: إن السبب في أزمة الوقود وصفوفه هو عدم قدرة الدولة على توفير 102 مليون دولار، وهي المبالغ التي طلبتها وزارة النفط لاستيراد الوقود وصيانة مصفاة الخرطوم⁸. بالرغم من رفع معظم العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على السودان والذي شكلت عائقاً أمام جلب الاستثمار الأجنبي إلا أن السودان لم تتمكن من ضمان العيش الكريم لمواطنيها.

فبعد وصول إلى الأزمة السيولة الحادة وظهور أزمة الوقود اندلعت احتجاجات في بعض المدن السودانية رافضة ارتفاع الأسعار السلع الأساسية والوقود إلا أن النظام السياسي تعامل بالعنف ضد المتظاهرين لتتحول المطالب إلى رحيل النظام عمر البشير، فازداد عدد المتظاهرين خاصة بالعاصمة الخرطوم، أين تواجه المتظاهرين مع القوات الأمنية ونتج عنه خسار بشرية، بالرغم من تصاعد مطالب الحراك وضغط على نظام السياسي لتخلي عن السلطة إلا أن نخب الحاكمة لم تستجب لهذه المطالب، فلجأ الشعب للاعتصام أمام مقر المؤسسة العسكرية لتتدخل في الحياة السياسية وعزل الرئيس عمر البشير في 11 ابريل 2019، فبعد اسقاط النظام استولى القادة العسكريين على الحكم، ما جعل الشعب يواصل مسيرته مطالب بتسليم الحكم للمدنيين، وبعد مرور 4 أشهر رضخ المجلس العسكري لمطلب الحراك وتم اتفاق بين القادة الحراك والمجلس العسكري على تشكيل المجلس السيادي لإدارة شؤون البلاد، على أن يتكون من 11 شخصاً، 5 عسكريين، و5 مدنيين، بالإضافة إلى مدني يتفق الجانبان على اختياره⁹.

- الحراك الشعبي الجزائري : بين انهيار النظام السابق وتحقيق المطالب

شهدت الجزائر طيلة عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (1999-2019) انسداداً سياسياً الذي شكل عائقاً أمام إدخال تغييرات السياسية والاقتصادية من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة بتطوير مختلف القطاعات خاصة (الزراعية والصناعية).

لا تختلف الجزائر عن السودان من حيث الموقع الاستراتيجي التي تتمتع بيه كل دولة وموارد الطبيعية والبشرية التي تؤهلها أن تكون دولة قوية اقليمياً، ولكن في ظل غياب إرادة سياسية وتلاعب بمستقبل الأجيال جعل الدولة الجزائرية تتخبط في الأزمات متشابكة داخلياً وإقليمياً.

لما نتحدث عن انجازات النظام السابق لرئيس عبد العزيز بوتفليقة يمكن تحديدها في نقاط التالية:

-استرجاع الاستقرار الأمني للجزائر من خلال ميثاق السلم والمصالحة

⁸ - خالد عثمان الفيل، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، 21 يناير 2019، ص4

⁹ - عام على الحراك السوداني.. آمال تحققت وأخرى "على الطريق"، ينظر لرابط:

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

-تسديد الديون في عهده الأولى

-استرجاع المكانة الجزائرية إقليمياً ودولياً

-التنفيذ المخطط الخماسي لانعاش الاقتصاد

بالرغم من هذه الانجازات التي حققها على المستوى الاقليمي والدولي إلا أن هذا النظام تسبب في خلق عدة أزمات للشعب الجزائري منها أزمة البطالة التي دفعت بمعظم الشباب إلى الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا للبحث عن حياة أفضل، تدهور قطاع الصحي التي تنعدم فيه الوسائل الحديثة ويتعذر فيه العلاج، تراجع التعليم بسبب اتباع برامج لا تتلاءم مع البيئة المجتمع، بالإضافة إلى التوزيع غير العادل للثروة وانتشار الفساد والمحسوبية في كل مؤسسات الدولة العمومية والخواص، وغياب العدالة.

كل هذه الأزمات والمشاكل تصاعدت حداثها في العهدة الثالثة أي بعض مرض الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وأصبح عاجز عن أداء مهامه، فغايبه على الساحة السياسية اتاح فرصة للفواعل التحكم في التسيير الشؤون الدولة (الاقتصادي، السياسي) والسيطرة على الخزينة العمومية وافراغها بطرق غير الشرعية ، مما ادخل الجزائر في أزمة اقتصادية إذ صرح على إثرها رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى أن الخزينة العمومية عاجزة عن سد الأجور للموظفين، ولا بد من اتباع سياسة التقشف التي تأثر فقط على الطبقة الفقيرة والموظفين العاديين¹⁰.

بقى الشعب الجزائري يعاني في صمت تخوفاً من دخول الجزائر في دوامة اللامن مثل ما حدث في العديد من الدول العربية، إلا أن ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للعهدة الخامسة دفع بالشباب للجوء إلى مسيرات السلمية انتشرت في مختلف ولايات الوطن حتى فالعاصمة (التي يمنع فيها أي تجمع أو مسيرات) والتي بدأت في 22 فيفري 2019 رافضين العهدة الخامسة.

لأول مرة في تاريخ الجزائر تقام مسيرات تلقائية عفوية في مختلف ولايات الوطن، دون أن تنظم من قبل المعارضة أو الجمعية، قاد هذا الحراك الجيل الجديد الذي لم يخضع للابتزازات الأمنية، وتعامل مع النظام السياسي بحنكة وذلك بخروج إلى المسيرات كل الجمعة حاملين رايات والشعارات السياسية توضح أزمة المتعلقة بنظام الحكم وممارسته، وبعدها أعلنت عدة النقابات المهنية التحاقها بالحراك الشعبي (المحامين، القضاة) معبرين عن ورفضهم للعهدة الخامسة. تمكن الحراك من ضغط على النظام السياسي الذي صرح بتأجيل الانتخاب وانسحاب الرئيس الجمهورية من الترشح للرئاسيات المقبلة على أن يشرف على المرحلة الانتقالية، إلا أن هذا القرار حظى بالرفض من قبل الشعب الذي واصل مسيراته السلمية بشعارات مختلفة والمطالبة بمحاسبة العصابة واخراجهم من الحكم بعبارة (يتنحوا غاغ)، وكذلك رفع لافتات تطلب من

¹⁰ -عابد شارف، الجزائر : انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 أكتوبر 2014، ص6.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

نائب وزير الدفاع الجزائري أحمد قايد صالح من تطبيق المواد 7، 8، 102، من الدستور للخروج من الأزمة وشكل هذا بداية لتدخل الجيش مباشرة في المشهد السياسي¹¹.

وانطلاقاً من الوضع السياسي المتأزم وتمسك النخب بالسلطة وتخوف من انهيار مؤسسات الدولة ودخول الجزائر في انفلات الأمني مما يجعلها عرضة لتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي للجزائر. دفع بالمؤسسة العسكرية التي صرحت بدعها لمطالب الشعب بضغط بطريقة غير مباشرة على الرئيس الجمهورية بتقديم استقالته بتاريخ ابريل 2019، إلا أن مسيرات بقية متواصلة رافضة اجراء انتخابات في ظل بقاء الفواعل السياسية في النظام دون حدوث تغييرات جذرية في الحكومة وفي مناصب العليا للدولة، بقي حراك متمسك بفتح قضايا الفساد ومحاسبة العصابة (الشخصيات التي تداولت على رئاسة الحكومة) ومتابعتهم قضائياً، مع ضرورة بناء الجمهورية الثانية وفق الأجندة السياسية جديدة وتعديل الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية نزيهة تتضمنها شخصيات سياسية وفكرية تحظى بقبول شعبي.

المبحث الثاني: تغيير نظام سياسي: بين استمرارية تصعيد مطالب الشعب وضرورة مواكبة النخبة الحاكمة للمتغيرات الداخلية.

مرت الجزائر بمرحلة خطيرة كانت تؤدي الجزائر إلى دوامة العنف غير منتهية في أي لحظة، خاصة بعد تولي عبد القادر بن صالح منصب الرئاسة الجمهورية وتعيين بدوي نور الدين وزير الأول، وتم تعيين طاقم الحكومي والوزاري من الأشخاص الذين كان لهم علاقة بالنظام السابق، هذا ما أدى إلى تصعيد مطالب ورفض كل شخص له علاقة بالنظام السياسي السابق من جهة، ورفض اقامت الحوار مع النظام السياسي القائم الذي لا يحظى بالقبول من قبل عامة الشعب وطلب برحيل كل من بن صالح وبدوي من جهة آخر . ظل الشعب متمسك بمطالبه بالرغم من الاصلاحات التي باشرت بيها الحكومة بدوي وعلى رأسها اصدار قرار ادماج عقود ما قبل التشغيل، رفع الأجور للقضاة، بالرغم من هذه المبادرة إلا أنها ليست سياسة رشيدة للخروج الجزائر من الأزمة وإنما لابد من بناء نظام سياسي وفق مبادئ ديمقراطية يضم كفاءات شابة في مختلف القطاعات هذا من بين مطالب الأساسية للحراك الشعبي للوصول إلى انتخابات رئاسية نزيهة بترشح قوى سياسية وفق القواعد العامة.

ونظراً لتضارب الآراء حول خروج من الأزمة السياسية الجزائرية وبعد غلق كل سبل للحوار بين الحراك (الذي رفض تعيين ممثلين عنه) والنخب الحاكمة وتشتت الشعب في مطالبه واستمرار المسيرات التي تقام كل الجمعة، فلم يبقى سوى الوسيلة الوحيدة للحفاظ على استقرار الجزائر سوى تفعيل المادة 102

¹¹ - الجزائر إمكانية العبور في ظل الاحتقان الداخلي والسباق الخارجي، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ص،5.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

من الدستور وتنظيم انتخابات رئاسية جديدة هذا ما صرح به نائب الوزير الدفاع قايد صالح والتي تم تحديدها يوم 12 ديسمبر 2019.

المطلب الأول: الانتخابات الرئاسية بين القطيعة والاستمرارية للنظام السابق:

لقد تعددت الأطروحات حول مستقبل الجزائر بعد الحراك السياسي خاصة في ظل غياب رؤية موحدة للخروج من الأزمة السياسية المستعصية، وعدم تحقيق نتائج ملموسة من الحراك الشعبي، تمسك قايد صالح بضرورة تنظيم الانتخابات تحت أي ظرف لحماية الاستقرار المؤسسي للدولة الجزائرية، وأعلن قائد الأركان في خطابه أنه سيعمل على مرافقة المسار السلمي للانتخابات الرئاسية ودعا إلى مشاركة كل فئات الاجتماعية في اختيار المترشح الذي يجدونه أجدر لتولي منصب الرئاسي، وبعد اعلان مجلس الدستوري عن قائمة الاسمية للمترشحين من طرف السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات التي فاجأت الشعب الجزائري الذي كان متفائل بتغيير النظام، فبعد اعلان مترشحين الخمسة علي بن فليس، عبد المجيد تبون، لعز الدين ميهوبي، عبد القادر بن قرينة، عبد العزيز بلعيد، هذه الشخصية تولت مناصب العليا في الدولة مما لديها علاقة بنظام السابق، وهذا ما يؤكد استمرارية النظام السياسي القديم بثوب جديد باستمرارية وجود شخصيات النظام السابق. قرر الشعب مقاطعة الانتخاب الرئاسي وغلق كل قاعات التي تستقبل المترشحين في مختلف انحاء الوطن، كما تم كسر صناديق الاقتراع تعبيراً عن رفضهم للانتخابات، وتم عزوف عن المشاركة إذ وصلت نسبة التصويت في تزي وزو إلى 2 % وفي ولايات القبائلية أخرى مثل بجاية إلى 4% أما ولايات أخرى لا تتجاوز نسبة التصويت 25 % ، وبعد فرز صناديق الاقتراع تم اعلان عن مترشح الذي تحصل على أعلى نسبة التصويت وهو السيد عبد المجيد تبون ، هو الشخص الذي كان متوقع أنه يتولى مقاليد الحكم نظراً لعلاقته مع الفواعل المتحكمة في السياسية الجزائرية خاصة مع نائب الوزير الدفاع قايد صالح.

-علاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي ودوره في تغيير مسار الاحتجاجات في كلتا الدولتين(الجزائر والسودان).

إن حديث عن المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالحياة السياسية خاصة في الدول الأفريقية، يتضح لنا أن الطابع العسكري مزال مسيطر لحد الآن على السلطة السياسية، وتختلف آليات تحكم في السلطة من دولة إلى آخر وذلك حسب خصوصية البيئة السياسية والاجتماعية؛ إذ تشهد عديد من الدول الأفريقية انقلابات عسكرية والتي تمكن من خلالها القادة العسكريين التربع على مقاليد الحكم، وهذا ما حدث في السودان التي شهدت عدة انقلابات عسكرية ناجحة التي تمكنت من الاسقاط الأنظمة (1958، 1969، 1989، 2019) ، وهذا ما يدل أن السودان ظلت تحت حكم العسكري منذ استقلالها، بالرغم من التنوع العرقي والاثني والديني والحروب الأهلية التي شهدتها السودان وتمرد الجنوب على نظام الحاكم خاصة في ظل الحكم عمر البشير الذي أدى إلى انفصال الجنوب عن الشمال، بالإضافة إلى العقوبات التي فرضتها ولايات

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

المتحدة الأمريكية على الرئيس عمر البشير، وبالرغم من الضغوطات الدولية وتفاقم الأزمات السياسية وخروج الشعب المطالبين برحيله إلا أنه بقي متمسك بالسلطة، ولم يتمكن الحراك من الضغط على الرئيس السابق البشير لتخلي عن السلطة، ولم يبقى أمام الشعب سوى اللجوء إلى المؤسسة العسكرية لإسقاط النظام عمر البشير، وعلى اثرها استولى المجلس العسكري على السلطة¹². فتخوف الشعب من بقاء تحت حكم العسكري جعله يستمر في احتجاجات وضغط على المجلس العسكري استلام السلطة للمدنيين وبناء الدولة السودانية مدنية ديمقراطية ويتم ذلك بإعادة مراجعة الدستور وتعديله بما يتوافق مع مبادئ الديمقراطية، وتحديد مهام كل مؤسسات بما في ذلك تحديد من صلاحيات المؤسسة العسكرية التي تنحصر فقط في حماية أمن الدولة وحفاظ على وحدة الوطن.

يختلف دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر عن نظيرتها في السودان من حيث خلفيات وكيفية التأثير على النخب الحاكمة، كما هو معروف أن الجزائر شهدت الانقلاب العسكري 1965 والذي قاده الرئيس السابق الهواري بومدين وكانت غاية منه هو تصحيح الثوري، تمكن هواري بومدين استولاء عن الحكم منذ (1965-1978)، ويجد الإشارة أن كل الرؤساء الذين تولوا مناصب الرئاسية لم يتم تعيينهم من قبل الشعب بالرغم من تنظيم الانتخابات إلا أنها لم تكن نزيهة وكانت دائماً مشكوك فيها، إذ يوجد فواعل غامضة تتحكم في مصير البلاد ويرجعها الأغلبية إلى القادة العسكريين الذين يملكون الشرعية الثورية، ويتضح ذلك عند اغتيال الرئيس السابق هواري بومدين، والأزمة التي شهدتها الجزائر في نهاية الثمانينيات والغاء الانتخابات التشريعية في 1992 التي فاز من خلالها الحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي كانت تشكل خطراً على استقرار النظام، كل هذه الأحداث تؤكد على مكانة المؤسسة العسكرية وتأثيرها على البقاء واستقرار النظام السياسي، فبعد تولي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة مقاليد الحكم حاول من تقليص صلاحيات المؤسسة العسكرية، وازادتها إلى مهامه بمقابل حفاظ المؤسسة العسكرية على أكبر حصة من الميزانية المالية للدولة، وهذا ما كرس الانتشار الفساد في أوساط المؤسسة العسكرية، تمكن عبد العزيز بوتفليقة على مدار عشرين سنة ضمان ولاء العسكري للنظام وسيطر عليه.

فالعلاقة بين المؤسسات العسكرية والنخب الحاكمة شهدت نقلة نوعية من حيث المساندة والحفاظ على مصالح النخب النظام، حيث تم عقد عدة اجتماعات التي جمعت بين الفواعل السياسيين والقادة العسكريين وهذا ما يدل على استمرار الحكم العسكري بالزي المدني، إلا أن الاحتجاجات غيرت الحسابات السياسية إذ ضغطت على المؤسسة العسكرية لتطبيق المواد الدستورية خاصة أن الرئيس الجمهورية عاجز عن أداء مهامه بسبب المرض، هذا ما جعل من قائد الأركان قايد صالح الضغط على الرئيس الجمهورية لتقديم الاستقالة،

¹² - انتفاضة السودان: تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 أبريل، 2019، ص4.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

وتمت تصفية الحسابات بين القادة العسكريين والنخب التي تولت مناصب العليا في الدولة ورجال الأعمال وفتح ملف الفساد واختلاس الأموال العامة، بالرغم من هذه التحولات في فواعل السياسية إلا أن المؤسسة العسكرية أجبرت الشعب بطريقة غير المباشرة الخضوع للانتخابات الرئاسية التي تضمنت المترشحين سبق لهم وأن كانوا جزء من النظام السابق، فهذه الخطوة تثبت أن يوجد فواعل ما وراء الستار تسيير الشؤون الدولية وفق الأجندة السياسية بما تخدم مصالحهم وتضمن لهم البقاء في السلطة.

المطلب الثاني: الوعي السياسي الاجتماعي بين استمرارية الحراك وتحقيق المطالب.

ازداد مشهد السياسي الجزائري غموضاً بعد انتهاء الانتخابات وعلان الرئيس الجديد للدولة الجزائرية، حيث لم تتوقف المسيرات التي بقيت مستمرة كل الجمعة في بعض الولايات الوطن معبرين عن رفضهم للوضع السياسي الراهن ومطالبين بإفراج عن معتقلين السياسيين الذين تم حجزهم منذ بداية الحراك، إلا أن المطالب الأخير حضي بالاستجابة من قبل الرئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، كما قام رئيس الجمهورية بتعيين عبد العزيز جراد رئيساً للحكومة وتم اختيار طاقم الحكومي والوزاري يتضمن شخصيات جديد من فئات شبابية، بالرغم من هذه المبادرة إلا أن الشعب الجزائري التزم الصمت في الوقت الحالي خوفاً من تعقيد الأزمات ووقوع احتكاكات وتصادمات بين الشعب ونظام القائم الذي يمكن أن يغير مسار الاحتجاجات من السلمية إلى العنيفة، ويؤدي بالدولة إلى انهيار (ذلك بحدوث انشاقات دخل المؤسسة العسكرية، وضعف مؤسسات الرسمية للدولة) خاصة في الوقت الحالي أين أدرك الشعب أن الجزائر تمر بأزمة حادة داخلياً وإقليمياً، فالجزائر محاطة عبر مختلف حدودها بالتهديدات الأمنية التي تنعكس سلباً على الوحدة الوطنية وعلى الاستقرار الأمني والسياسي للجزائر .

لا تختلف السودان عن الجزائر من حيث طبيعة الأزمة السياسية ومخرجات الحراك ، فكلتا دولتين تمران بمرحلة جديدة تتميز بالغموض وغياب رؤية واضحة لمستقبل الدولتين؛ تمكن الحراك الشعبي السوداني من ضغط على المؤسسة العسكرية بتسليم السلطة للمدنيين وتم توقيع على وثيقة الاتفاق السياسي يوم 5 يوليو 2019 من قبل قادة الاحتجاج والمجلس العسكري برعاية الاتحاد الإفريقي ووسطاء أثيوبيين، والذي يهدف إلى تشكيل مجلس عسكري مدني مشترك "مجلس سيادي" لقيادة المرحلة الانتقالية التي ستستمر ثلاث سنوات.

ويعتبر بعض المحللين السياسيين أن هذه المبادرة عبارة عن خطوة لتخفيف من الأزمة السياسية التي خلفها النظام السابق عمر البشير، ولم يبق أمام المحتجين الا قبول بهذه المبادرة والعمل على مراقبة التطورات السياسية في المرحلة الانتقالية.

إن الجيل الذي قاد الاحتجاجات هو جيل مشبع بمكتسبات المعرفية والمعلوماتية وعلى دراية بكل مستجدات والتطورات الحاصلة على المستوى الدولي والإقليمي، كما أنه مطلع على قدرات الدولة التي يقطن

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

فيها، فغياب سياسات والمشاريع تنموية واصدار قرارات ارتجالية فيما يتعلق بتسيير شؤون الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى تضخيم الأزمة ، جعل من هذا الجيل يعارض ويواجه النظام العاجز عن تسيير الدولة.

ولتجاوز الأزمات التي شلت كافة القطاعات واسترجاع الثقة بين الشعب والنخب الحاكمة وبناء مؤسسات الدولة قادرة على أداء وظائفها ووضع استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وصولاً إلى التنمية المستدامة لابد من:

-إعادة مراجعة الدستور أو تعديل بعض المواد فيما يتعلق بتداول على السلطة.

-تجسيد حرية التعبير واحترام الرأي العام.

-تفعيل الأداء الوظيفي لمؤسسات الدولة وتبني سياسات هادفة لترسيخ القيم الديمقراطية ، وتحقيق التنمية من أجل حماية الوحدة الوطنية.

-فتح قنوات الحوار بين المجتمع المدني والنخب الحاكمة لتوصيل انشغالات المواطنين.

- اشراك جميع الفئات الاجتماعية في الحياة السياسية.

-التوزيع العادل للثروة بين مختلف الشرائح الاجتماعية.

- تعيين الأشخاص ذو كفاءات علمية وعملية في مناصب العليا للدولة ومحاربة المحسوبية.

-إعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي تشهد ركوداً منذ الاستقلال الدولتين وذلك باعتمادهما على الاقتصاد الريعي وتجنب سياسات هادفة إلى انتقال للاقتصاد الانتاجي خاصة أن كلا دولتين تمتلكان مساحات صالحة للزراعة والرعي، كذلك العمل على تطوير القطاع الصناعي، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام بالمجال السياحي الذي يعتبر مصدر لجلب العملة الأجنبية.

- استثمار في الموارد البشرية، وتخصيص ميزانية مالية لتطوير البحث العلمي.

الخاتمة:

يعتبر الحراك الشعبي الذي شهدته السودان والجزائر خطوة أولى نحو التغيير بعدما حقق بعض المطالب الأساسية والمتمثلة في (اسقاط النظام)؛ إذ تمكنت السودان من ضغط على المؤسسة العسكرية لتسليم السلطة للمدنيين وتم وصول إلى اتفاق بين الهيئات التمثيلية والمجلس الدستوري على تشكيل المجلس السيادي برعاية الاتحاد الأفريقي وهذا ما يختلف تماماً عما يحدث في الجزائر حيث رفض المتظاهرين كل حوارات مع السلطة الحاكمة التي فقدت مصداقيتها وثقتها من قبل الشعب، كما رفضت كل فئات الاجتماعية بما فيهم المعارضين التدخل الخارجي للعب دور الوساطة لحل الأزمة السياسية باعتبارها أزمة سياسية داخلية.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

وفي مقابل نجد أن الحراك في السودان تم الاستحواذ عليه أو احتواءه بمجرد توقيع على اتفاقية تشكيل المجلس السيادي الذي يقود المرحلة الانتقالية والتي تعتبر مرحلة جد حساسة هذا ما يفرض على الأعضاء المشرفين على المرحلة الانتقالية إعادة النظر في المنظومة السياسية والاقتصادية التي أدت بالدولة إلى انهيار من جهة ومن جهة أخرى يتوجب بناء رؤية مشتركة لتحسين الأوضاع الأمنية والاقتصادية واسترجاع الثقة الشعب من أجل بناء دولة ديمقراطية قادرة على مواكبة وتأقلم مع التغيرات الحاصلة سواء داخلية أم خارجية.

أما الحراك في الجزائر أخذ مسار آخر بعض حدوث انشقاقات وتضارب الآراء حول تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019، بالرغم من خروج المتظاهرين الذي قدر عددهم بالملايين عبر مختلف انحاء الوطن رافضين الانتخابات الرئاسية، إلا أن بعض المواطنين توجهوا إلى صناديق الاقتراع لاختيار رئيس الدولة، وتمكن السيد عبد المجيد تبون من الحصول على أعلى نسبة تصويت، ولكن أغلب الشعب استمر في مواصلة احتجاجات خاصة في العاصمة ومطالبة بتغيير الجذري للنظام وافراج عن المعتقلين السياسيين والصحفيين، ونظراً لتصاعد التهديدات الأمنية التي تحاصر الجزائر عبر حدودها البرية خاصة الشرقية والجنوبية، جعل الشعب يتوقف عن الاحتجاجات في الأسابيع الأخيرة للحفاظ على استقرار الجزائر خاصة بعد تصاعد الأزمة الليبية، إلا أن هذا لا يعني أن مواطنين الجزائريين لا يقومون بالضغط على الحكومة لمواصلة الإصلاحات والاحداث التغييرات في المنظومة التربوية ، كذلك الضغط على الوزارة التشغيل لإدماج أصحاب العقود ما قبل التشغيل .

لإحداث التغيير وبناء دولة ديمقراطية يتطلب وجود وعي سياسي لدى المواطنين من جهة وتعيين أو انتخاب الأشخاص ذو كفاءات العلمية والعملية لديهم القدرة التطوير القطاعات بما يتوافق مع القدرات المادية والبشرية للدولة، وبحث عن مصادر البديلة للموارد الطبيعية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي للدولة وتحقيق التنمية المستدامة.

المراجع:

- الكتب:

عبد الرزاق عيد، محمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام. ط1، بيروت: دار الفكر المعاصر، 1999، ص، 106.

- المقالات:

البنك الدولي السودان، "آخر التطورات الاقتصادية النصف الثاني من عام 2012"، العدد 02، ديسمبر 2012، ص2.

"الحراك الشعبي ما بعد الربيع العربي: بين مطالب التغيير الجذري للنظام واستكمال عملية البناء الديمقراطي (الجزائر، السودان أنموذجاً)"

- التقارير:

شارف عابد ، الجزائر : انسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات ، 28 أكتوبر 2014، ص،6.

الفيل خالد عثمان ، الحراك في السودان: الفاعلون الرئيسيون والسيناريوهات المستقبلية، تقارير ، مركز الجزيرة للدراسات، 21 يناير 2019، ص4.

صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة لعام 2014 والمراجعة الثانية في إطار البرنامج الذي يتابعه الخبراء - تقرير الخبراء، والبيانات الصحفية، وبيان المدير التنفيذي الممثل للسودان، التقرير، رقم 14/364، ديسمبر 2014، ص،2.

انتفاضة السودان: تعقيدات داخلية واستقطاب خارجي، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 أبريل، 2019، ص،4.

الجزائر إمكانية العبور في ظل الاحتقان الداخلي والسباق الخارجي، تقدير موقف، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات ص،5.

الأطروحات الجامعية:

بن كادي حسن ، " التنمية السياسية في الوطن العربي و آفاقها " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2008، ص،112.

- مواقع الالكترونية:

الصوفي مصطفى ، " الجماعات المحلية والتنمية السياسية"، ينظر الرابط:

WWW.SAFIPNESS.COM /IMDEXPHP ? SUIT ET ORT 96

نصار أسماء ، "السودان يواجه أزمة حادة في رغيف العيش بعد رفع سعر الدقيق من 165 إلى 450 جنيها.. مضاعفة سعر الخبز من 50 قرشاً إلى جنيه يثير غضب شعبي.. ومخاوف من مظاهرات مثيلة لاحتجاجات سبتمبر "2013، ينظر لرابط:

[HTTPS://WWW.YOUM7.COM/STORY/2018/1/6/](https://www.youm7.com/story/2018/1/6/)

عام على الحراك السوداني.. آمال تحققت وأخرى "على الطريق"، ينظر لرابط:

[HTTPS://WWW.SKYNEWSARABIA.COM/MIDDLE-EAST/1306335](https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1306335)